

الباب الرابع ،

الأدوات التي يوفرها النظام المحاسبي كمعايير للرقابة وتقييم الأداء

- التحليل المالي
- محاسبة التكاليف كأداة للرقابة المالية
- لامركزية القرارات ومحاسبة المسؤولية
- استخدام أسلوب تحليل العلاقة بين "التكلفة، والحجم، والربح"
- التكاليف الملائمة وقرارات الاختيار بين البدائل المختلفة

الباب الرابع

الأدوات التي يوفرها النظام المحاسبي ك معايير للرقابة وتقييم الأداء

ان التخطيط والرقابة وتقييم الأداء أصبحت عملاً جوهرياً للإدارة العلمية الحديثة التي ترغب في تحقيق أهداف منظماتها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية وتقوم المحاسبة بدور كبير هام في توفير البيانات والمعلومات التي تساعد الإدارة في أداء مهام وظائفها من تخطيط وتنسيق ورقابة وتقييم للأداء وذلك من خلال القوائم المالية والميزانيات التقديرية وبيانات التكاليف الفعلية أو المثالية ومحاسبة المسؤولية وتحليل الإنحرافات والذي سوف نتناولها تفصيلاً في الفصول التالية :-

- التحليل المالي.
- محاسبة التكاليف كأداة للرقابة المالية.
- لامركزية القرارات ومحاسبة المسؤولية.
- استخدام أسلوب تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح.
- التكاليف الملائمة وقرارات الاختيار بين البدائل المختلفة.

الفصل الأول

التحليل المالى

يعنى التحليل المالى دراسة الأداء الماضى للمنشأة وتقييم نشاطها الحالى ثم التنبؤ بإمكان تحقيق أهدافها المطلوبة مستقبلاً .

وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات والمؤشرات والنسب التى تتم وتعد عن طريق القوائم المالية بهدف توضيح مدلولاتها وتركيز الإهتمام على الحقائق المالية التى قد تكون مختلفة وراء هذه الأرقام بجانب أنه يساعد فى تقييم نشاط المنشأة فى الماضى كما يساعد فى إستطلاع المستقبل وفى تشخيص المشكلات وتحديد الإجراءات الواجبة الإلتباع فى حلها إن قيمة كثير من الأرقام المحاسبية تتضح عندما يتم مقارنة هذه الأرقام ببيانات أخرى فى نفس القوائم المالية أو فى قوائم أخرى بقصد التعرف على إتجاهات كثيرة من القيم المحاسبية كما توضح مدلولات العلاقات الهامة لهذه القوائم.

ويستخدم التحليل المالى مجموعة من الأساليب الفنية على البيانات المحاسبية التى تعتمد على الدراية والخبرة فى تفهم طبيعة هذه البيانات وما يجب أن تكون عليه من ترابط الهياكل المالية وتشكيلة الأرقام التى نشأت عنها وتعتمد هذه الأساليب على إستخدام الدراسة التحليلية للقوائم والنسب المالية وتحليل التعادل، كما تعتمد من جهة أخرى على المقارنات بين الماضى والحاضر لأعمال المنشأة من جهة أو بيان ما يجرى فى مشروعات أخرى معاملة فى نفس النشاط.

ولما كانت الرقابة المالية هى عملية المتابعة للخطط المالية عند تنفيذها أولاً بأول حتى يمكن التعرف على الصعوبات التى تواجه المنشأة وتعمل على حلها والواقع أن الرقابة عملية أساسية من واجبات الإدارة إذ أن التنظيم الجيد والخطط المدروسة بجانب الرقابة التى تهدف الى مراقبة تنفيذ هذه الخطط عن كُتب وتعمل على تقويمها وإصلاحها حتى تضمن نجاح الإدارة فى تحقيق أهدافها.

وحيث أن المدير المالي كما ذكر يقع عليه واجبان أساسيان هما زيادة ربحية المشروع والمحافظة على سلامة المركز المالي للمنشأة أى قدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها وتوفير الأموال اللازمة للحصول على ما تريده من احتياجات فى المدى القصير Short run وعلى الأمد الطويل Long run وبطبيعة الحال على المدير المالي أن يعمل على أن يحقق التوازن المنشود بين الهدفين المشار إليهما (زيادة الربحية والمحافظة على سلامة المركز المالي) وليس من شك فى أن عملية الرقابة المالية تساعده كثيرا فى تحقيق هذا التوازن.

والرقابة فى حد ذاتها عبارة عن دراسة تحليلية للعوامل التى تؤثر على ربحية المشروع والمركز المالي له وقد تكون هذه الدراسة وصفية Qualitative وقد تكون كمية Quantitive أى أنها دراسة للعوامل التى يمكن التعبير عنها بصورة رقمية والتى تعتمد بصفة أساسية على ما يوفره النظام المحاسبى الجيد من بيانات محاسبية مختلفة عن نشاط المشروع وكذلك على النظام الإحصائى الجيد الذى يمدّها أيضا بكثير من البيانات من داخل المشروع.

أما الدراسة الوصفية Qualitative فهى التى تتناول بالشرح والتوضيح التحليل لبعض المشاكل التى لا يمكن التعبير عنها فى صورة رقمية. والدراسة الكمية تقوم على دراسة البيانات التى تعدها إدارة الحسابات فى صورة إجمالية لإظهار نتيجة أعمال المشروع مثل حسابات النتيجة وكذلك قوائم المركز المالي (الميزانية العمومية) والقوائم الأخرى مثل قائمة التدفقات المالية والميزانية التقديرية للمشروع.

وتسمى الدراسة الكمية للبيانات التى تظهر فى القوائم المالية (حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العمومية وقائمة التدفقات المالية والموازنة) بالتحليل المالي وقد ظهرت أهمية استخدام التحليل المالي أول الأمر فى ميدان الإئتمان والإستثمار ثم إنتقلت بعد ذلك الى الإدارة المالية كوسيلة من وسائل الرقابة للكشف عن أوجه النقص والقوة فى المشروع حيث تتم الرقابة على النتائج الإجمالية للمنشأة كوحدة واحدة.

والتحليل المالى عبارة عن دراسة للعلاقة بين البنود المختلفة التى تتضمنها القوائم المالية وهى دراسة مرتبطة بفترة زمنية معينة وهى بهذه الصورة تعتبر دراسة ساكنة Static بجانب ذلك فإن التحليل المالى يتضمن دراسة الإتجاه العام للعلاقات السابقة وفى هذه الحالة تكون دراسة حركية. وهناك أسلوبان رئيسيان للتحليل المالى أحدهما بإستخدام أسلوب النسب المالية والثانى بتحليل حركة الأموال (مصادر وإستخدامات الأموال) وتأثيرها على رأس المال العامل والثابت.

ويساعد التحليل المالى فى معرفة الأمور التالية:-

- (أ) قدرة المركز المالى للمنشأة وتحديد المركز الإئتمانى لها.
- (ب) الوصول الى القيمة الإستثمارية.
- (ج) إختبار مدى كفاءة العمليات.
- (د) الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية التشغيلية المتبعة.
- (هـ) معرفة مركز الشركة فى قطاعها النوعى المختص.
- (و) تخطيط السياسات المالية للمنشأة.
- (ز) الحكم على مدى كفاءة إدارة المشروع.

أنواع التحليل المالى:-

الواقع إن إستخلاص النتائج أو الإتجاهات بشكل مباشر من واقع ما تتضمنه البيانات المحاسبية والقوائم المالية من أرقام يعتبر أمرا بالغ الصعوبة، لذا يتطلب العمل بصفة مبدئية ضرورة القيام بأعمال تمهيدية تتلخص فى فرز وتجميع الأرقام وتصنيفها فى مجموعات متناسقة فى طبيعتها. ثم تأتى بعد ذلك عملية المقارنة بين هذه المجموعات المتناسقة من الأرقام لإستنتاج وتفهم العلاقات بينها.

ويمكن القيام بالتحليل المالى عن طريق:-

- (أ) الدراسة المقارنة للقوائم المالية سواء لمجموعة متتالية منها (التحليل الأفقى دراسة اتجاهية) أو دراسة القوائم من جميع الوجوه (تحليل رأسى دراسة

هيكلية) فى تاريخ محدد أو عن مدة محددة.

(ب) أسلوب تحليل قائمة التدفقات المالية (أى مصادر وإستخدامات الأموال) وأثرها على رأس المال العامل والثابت.

(ج) أسلوب النسب المنوية.

(د) تحليل التعادل أى دراسة سلوك التكاليف وتحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والريح.

لما كان التحليل المالى ذو أهمية نسبية للأساليب المحاسبية فى خدمة أغراض الإدارة لإتخاذ القرارات المالية الهامة اللازمة لإدارة النشاط المالى للمنشأة عن طريق التخطيط والرقابة فإن أولى الأساليب التى توفرها المحاسبة هى القوائم المحاسبية المنشورة والتى تتولى توفير البيانات المتعلقة بإنجازات الشركة كما تساعد على التحليل المالى الذى يظهر مواطن القوة والضعف فى المنشأة ذلك بإستخدام حساب العلاقات والمعايير المالية لعناصر هذه القوائم وهى:-

(أ) حسابات النتيجة أو قائمة الدخل.

(ب) الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالى.

(ج) قائمة التدفقات المالية (قائمة مصادر وإستخدامات الأموال).

أ- حسابات النتيجة: فى نهاية كل فترة محاسبية من حياة المنشأة تعد الإدارة حساباً أو حسابات ختامية وظيفتها تلخيص البيانات التى سبق أن أدخلت المجموعة الدفترية للمنشأة والخاصة بالنفقات والإيرادات عن المدة والفترة المعدة عنها وتهدف هذه القوائم لتوضيح نتيجة النشاط الجارى للمنشأة ويراعى فى إعدادها بعض القواعد والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها.

ب- الميزانية العمومية: تشير الى الموقف أو المركز المالى فى تاريخ معين وهى قائمة تضم فى أحد جانبيها (جانب الخصوم) عنصرين أساسيين هما مصادر التمويل الداخلى (مجموع حقوق الملكية من رأس المال والأرباح والإحتياطيات) ومصادر التمويل الخارجية سواء قروض طويلة الأجل أو

تصيرة الأجل كما تضم فى الجانب الأخر (جانب الأصول) إستخدامات مصادر الأموال ولذا تنقسم الى الأصول الثابتة والأصول المتداولة وقد تأخذ شكل حساب من جانبين (الأصول والخصوم) أو شكل قائمة مثل الأصول الثابتة زائد رأس المال العامل (الأصول المتداولة مطروحا منها الخصوم المتداولة) والتي يجب أن يتساوى مجموعيهما مع حقوق الملكية ومجموع حقوق الدائنين والقروض.

وتمثل الميزانية العمومية سجلا تراكميا لكافة معاملات الشركة من وجهة النظر المحاسبية كما أنها تعتبر أحد النماذج المالية البسيطة حيث تحكمها قواعد المحاسبة المالية فى طريقة إعدادها كما تعتبر الموازنات التخطيطية والرسوم البيانية للأرباح أيضا نماذج محاسبية تفصل فى قيمتها بالنسبة للإدارة قيمة الميزانية العمومية إلا أن التحليل المالى لعناصر الميزانية يوفر البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة للإدارة أو الملاك أو الجهات الخارجية التى تتعامل مع المنشأة.

إن تحليل حسابات النتيجة يوضح للإدارة كيفية سير الأعمال أثناء الفترة المالية التى تعبر عنها تلك الحسابات وهى توضح أيضا للمطلع عليها الأسباب التى شاركت فى التغيير الذى يكون قد طرأ على المركز المالى للمنشأة فيما بين أول المدة وأخرها.

ج- قائمة التدفقات المالية: قد ظهرت هذه القائمة حديثا وهى تسد الثغرة ما بين الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر (تعتبر قائمة مصادر وإستخدامات الأموال استكمالا للقوائم المالية المشار إليها فيما سبق نون أن تكون بديلا عنها).

تعتمد قائمة التدفقات المالية على المفاهيم التالية:-

- الأموال: وتعنى به رأس المال العامل (ويساوى الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).

- التغيير فى الأموال: المقصود به التغيير فى رأس المال العامل.

- الأموال الناتجة عن العمليات وتعنى الأموال الناتجة عن العمليات العادية للمنشأة قبل توزيعات الأرباح وحساب الإهلاك وبعد خصم مصروفات التشغيل الأخرى.

وبصفة عامة تعتبر عناصر مصادر الأموال (أى التى تضاف الى رأس المال العامل تشمل: عائد العمليات، بيع الأصول الثابتة، إصدار أسهم جديدة، قروض طويلة الأجل، بيع الإستثمارات، الزيادة فى الخصوم المتداولة، النقص فى المخزون)

أما استخدامات الأموال فتتضمن نقصا فى الخصوم أو زيادة فى الأصول وتشمل (توزيع الأرباح، سداد الديون طويلة الأجل، شراء أصول ثابتة، خسائر العمليات، الحصول على إستثمارات جديدة والزيادة فى المخزون السلى).

وتبدأ فائدة التدفقات المالية فيما يلى:-

- (أ) تفهم النتائج الحالية لإدارة المالية بصرف النظر عن الماضى.
- (ب) التركيز على أهم المتغيرات المالية خلال الفترة المالية.
- (ج) بيان كيفية تمويل التوسعات العامة فى الأعمال مع توضيح العلاقة بين الأرباح المحتجزة وتوزيعات رأس المال الجديد.
- (د) التأكيد على أن المشروع لا يعتبر تنظيما جامدا بل يقوم على أساس تدفقات الأموال.
- (هـ) المحافظة على السيولة فى حالة مواجهة التضخم.
- (و) بيان ما أحرزته المنشأة من تقدم وجوانب القوة والضعف من وجهة النظر المالية.

ويلاحظ أن قوائم التدفقات المالية تستبعد كافة المعاملات المالية التى لا صلة لها بالأطراف الخارجية.

د- النسب المالية: للحكم على مدى الإستقرار المالى للمنشأة الى جانب ما يحققه من أرباح فإن على الإدارة أن تهتم بصورة أكبر بالأرقام النسبية دون

الأرقام المطلقة ويعتمد التحليل المالى بأسلوب النسب المئوية على إيجاد العلاقات المختلفة فى شكل نسب مئوية بين الأرقام التى تتضمنها قائمة معينة أو إيجاد العلاقات بين أرقام هذه القائمة وأرقام قوائم أخرى وعلى الإدارة أن تحدد تلك العوامل التى تعتبر مهمة فى مجال الرقابة كما عليها تحديد النسب المطلوبة على ضوء ما تتوخاه من نتائج.

والنسب المالية تتخذ شكلا هرميا على قيمته نسبة عائد الإستثمار (أى الربحية) وهى نسبة صافى الربح الى رأس المال المستخدم وتعتبر من أهم النسب المالية وتضم هذه النسبة نسبتان أخريتهما نسبة صافى الربح الى المبيعات ونسبة المبيعات الى رأس المال المستخدم ويكشف صافى الربح العلاقة بين إجمالى الربح والمبيعات والمصروفات الإدارية الثابتة أما رأس المال فيضم كل من رأس المال العامل والأصول الثابتة.

أما العلاقة بين النسب الأساسية والنسبتين الفرعيتين الأخرتين فهى علاقة بسيطة ومباشرة على الوجه التالى:-

$$\frac{\text{صافى الربح}}{\text{رأس المال المستثمر}} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{رأس المال المستثمر}} \times \frac{\text{صافى الربح}}{\text{المبيعات}} =$$

$$= \text{معدل هامش الربح} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

هذا وتعد النسب المئوية أولا لتحليل قائمة المركز المالى (الميزانية) وثانيا لتحليل قوائم الحسابات الختامية (قائمة التشغيل وقائمة الدخل) ثم النسب المشتركة بينهما على الوجه التالى :-

$$\text{أولا - النسب المالية لقائمة المركز المالى (الميزانية) :-}$$

تستهدف عملية إيجاد النسب المئوية لقائمة المركز المالى معرفة التناسق فيما بين مصادر التمويل أو فيما بين الإستخدامات أو التوازن بينهما على الوجه

أ- التناسق فيما بين مصادر التمويل: ويظهر نسبة المصادر الداخلة أو الخارجة الى المصادر (أو نسبة واحد من هذين المصدرين الى الآخر) وليست هناك نسبة مثالية يعتمد عليها ولكن قد تزيد نسبة اعتماد المنشأة على المصادر الداخلة كلما كانت المخاطر التى تتعرض لها كبيرة كأن تكون منشأة صناعية ثم يليها المنشأة التجارية ثم المالية كما أن الغير مثل الدائنون الحاليون أو المرتقبون يكونون أكثر إطمئنانا كلما اعتمدت المنشأة فى تمويلها على مصادر الداخلية كذلك يعتبر نسبة المصادر الداخلية فى المشروع مؤشرا جيدا لإستقراره وشعوره بالإستقلال وإذا رغبت المنشأة فى اللجؤ للمصادر الخارجية لتوسيع مجال نشاطها الإستثمارى فيجب أن يتم ذلك فى ضوء ما تلقيه هذه المصادر من أعباء على عاتق المنشأة أو مدى تناسق هذه الأعباد مع ربحيتها.

ب- التناسق فيما بين الإستخدامات: وتظهر عن طريق نسبة الإستخدامات طويلة أو قصيرة الأجل التى جملة الإستخدامات (أو نسبة جملة الإستخدامات طويلة الأجل الى الإستخدامات قصيرة الأجل) ولا توجد نسبة مثالية كما ذكر ولكن الأمر يتوقف على طبيعة نشاط المنشأة ذاتها اذا تختلف فى المنشآت الصناعية عنها فى المنشآت التجارية أو المالية وقد تتفاوت هذه النسب فى المنشأة الواحدة فى الفترات المختلفة من حياتها تبعا لحجم نشاطها ودرجة نموها ولذا يجب مقارنة هذه النسب فى سنوات متتالية بقصد التعرف على ما يطرأ عليها من تغيرات قد تؤدى إلى الإقلال من الطاقة الإنتاجية أو على العكس قد تؤدى إلى شل حركة النشاط اذا قلت نسبة الأصول المتداولة والتى تعبر عن مدى قدرة المنشأة على الحركة.

ج- التوازن بين المصادر والإستخدامات: ويساعد هذا التحليل على التعرف على مدى كفاية رأس المال العامل ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها

في مواعيدها:

١- دراسة كفاية رأس المال العامل حيث تقسم المصادر والإستخدامات كل الى شقيها قصير وطويل الأجل تتم عن طريق دراسة العلاقة بين كل من المجموعتين طويلتى الأجل والمجموعتين قصيرتى الأجل. فإذا وجدنا الإستخدامات طويلة الأجل تتعادل مع المصادر طويلة الأجل وكذلك الإستخدامات والمصادر قصيرة الأجل فيكون رأس المال يساوى صفر وتكون المنشأة فى حالة الحد الأدنى من التوازن المالى وفى هذه الحالة يجب دراسة معدل دوران كل من المجموعتين قصيرتى الأجل.

فإذا وجد أن معدل دوران الإستخدامات قصيرة الأجل أقل من معدل دوران المصادر قصيرة الأجل وجب تعويض هذا النقص بزيادة حجم الإستخدامات قصيرة الأجل بمصادر طويلة الأجل وهذا يعنى أن رأس المال العامل سوف يصبح موجبا وفى نفس الوقت سوف تعادل هذه الزيادة زيادة الإستخدامات قصيرة الأجل عن المصادر قصيرة الأجل.

وإذا كان معدل دوران الإستخدامات قصيرة الأجل أكبر من معدل دوران المصادر قصيرة الأجل فإنه يكتفى بحجم من الإستخدامات قصيرة الأجل تقل عن المصادر قصيرة الأجل أى أن العجز فى الإستخدامات طويلة الأجل يعول عن طريق مصادر قصيرة الأجل وهذا يعنى أن رأس المال العامل سوف يصبح سالبا وفى نفس الوقت سوف تعادل زيادة المصادر قصيرة الأجل عن الإستخدامات قصيرة الأجل.

٢- المقدرة على السداد: ويقصد بذلك مقدرة المنشأة على سداد ديونها فى مواعيد استحقاقها ويتطلب ذلك دراسة موقف السيرة بالمنشأة ونظرا لأن الخصوم طويلة الأجل لا تستحق السداد خلال نفس العام

لذا ينصب التحليل على دراسة الخصوم المتداولة فهي التي ينتظر سدادها خلال العام وهناك عديد من النسب تستخدم لهذا الغرض سوف يرد ذكرها فيما بعد.

ثانيا: النسب المثوية لقوائم الحسابات الختامية (قائمة التشغيل) وقائمة الدخل:

تستهدف التعرف على نسبة كل مجموعة من عناصر النفقات الجارية أو الإيرادات الجارية وإذا كانت المنشأة تستخدم المعايير القياسية أو النمطية فيمكن مقارنة هذه المعايير بالأرقام المماثلة لها في الأداء الفعلى لإستخراج الإنحرافات ونسبتها الى المعايير أيضا لأمكان إتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينها.

كذلك يمكن تتبع تطور نسب عناصر التكلفة في عدد من الفترات المتعاقبة لمعرفة إتجاهات هذه العناصر لسهولة رقابتها وإتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.

وفي قائمة الدخل يمكن إيجاد نسبة مجمل الربح الى المبيعات وهو الفرق بين ثمن البيع و ثمن التكلفة وتتخذ هذه العلاقة كأساس لقياس مدى نجاح المنشأة بجانب أنها وسيلة للرقابة على العناصر التي تشارك في خلق مجمل الربح مثل المشتريات والمبيعات وبضاعة أول وآخر المدة وكذلك فقد يكون النقص في هذه النسبة من نسبة لأخرى مدعاة الى تحرى أسبابه التي قد تنحصر في إرتفاع أسعار المشتريات أو انخفاض أسعار البيع أو تغيير الأساس الذي تقدر على أساسه تكلفة بضاعة أول وآخر المدة.

أما إرتفاع هذا المؤشر فقد يكون راجعا أيضا الى إنخفاض أسعار الخامات والمشتريات أو إرتفاع أسعار البيع أو إتباع سياسة أقل تخفيضا في تقييم بضاعة آخر المدة أو قد يكون راجعا الى إختلاف تشكيلة المنتجات بأن تتجه المنشأة الى إنتاج الأصناف الأكثر ربحية فالأمر يحتاج الى دراسة تفصيلية لكل عناصر القوائم على حدة.

كذلك يتم دراسة نسبة كل بند من النفقات غير المباشرة الى

إجمالي الربح ونسبة كل منهما الى المبيعات والغرض من هذه النسب هو التعرف على كل من هذه النفقات (التسويقية، المالية، الإدارية) من رقم الربح الإجمالي أو من رقم المبيعات كما يمكن مراقبة تطور هذه العناصر بمقارنة نسبها على فترات متتالية وحتى يتسنى للإدارة اتخاذ القرارات المصححة في هذا الشأن.

كما تعد نسبة صافي الربح الى إجمالي الربح أو الى المبيعات من المؤشرات الهامة التي تساعد الإدارة في الوقوف على حقيقة نشاط المنشأة وينتج صافي الربح من تفاعل إجمالي الربح مع أرقام النفقات غير المباشرة إدارية وبيعيه ومالية وغير هذا من الخسائر وتغير هذه النسبة من سنة لأخرى قد يكون راجعا الى تغير أى عنصر من عناصر النفقات السابقة أو الى تغير رقم المبيعات أو رقم الربح الإجمالي ولدقة الحكم على تطور هذه النسب يجب إستبعاد العناصر التي ليس لها صفة التكرار ثم تبويب أسباب التغيرات الى أسباب تدخل في سلطة الإدارة وأخرى خارجة عن سيطرتها.

ثالثا: النسب المشتركة بين قائمة المركز المالى وقائمة التشغيل

والدخل.

ويقصد بها تلك النسب التي تعبر عن العلاقة بين مفردات المركز المالى (الميزانية) ومفردات قائمة الدخل وهى ما تسمى بالنسب التحليلية أو النسب المركبة. وتعتبر هذه النسب ذات أهمية كبيرة فى التحليل المالى إذا أن أرقام قائمة الدخل ذات علاقة وثيقة بأرقام المركز المالى حيث أن الأرقام التي تتضمنها هذه القائمة هى من نتيجة لما أحدثته أرقام قائمة الدخل فيما بين أول وآخر المدة والتي تتبلور فى النهاية فى شكل نتيجة الأعمال الصافية للمنشأة من ربح أو خسارة ويتم إظهار العلاقة بين عناصر المركز المالى وبين عناصر قائمة الدخل فى شكل نسب مئوية أو معدلات دوران ومن أهم عناصر المركز المالى التي يتناولها التحليل المالى هى حسابات المدينين والمخزون والنقدية ورأس المال وحسابات الأصول الثابتة ورأس المال العامل.

وسوف نورد فيما يلى أهم النسب المالية بصفة عامة المتداولة فى مجال

١- نسب أو معيار السيولة: تستخدم نسب السيولة وعائد الإستثمار فى الحكم على إنجازات الإدارة وأدائها إذ قد ينتهى وجود الشركة إذا لم تتوافر لها السيولة اللازمة أو لم تصبح مربحة. وتعنى بالسيولة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية بمجرد حلول هذه الإلتزامات وبذلك تحافظ الإدارة على سلامة المركز المالى للمنشأة.

فإذا أحسنت الإدارة العمليات بها سرعان ما يتحول المخزون السلعى الى سلع يتم بيعها فيتولد الإيراد الذى يحافظ على الربحية وينميها وكذلك يحافظ على رأس المال العامل وبالتالي السيولة وأهم هذه النسب:

أ- نسبة التداول = الأصول المتداولة الى الخصوم المتداولة وتهم هذه النسبة المقرضين لأجل قصير كالبنوك والموردين ولو أن أهميتها بالنسبة للإدارة ليست كبيرة حيث أن لكل عنصر من عناصر الأصول والخصوم المشار إليها أهميته المستقلة التى تنوب فى النسبة العامة وتعنى هذه النسبة القدرة على سداد الإلتزامات الجارية من الأصول الجارية.

ب- نسبة السيولة = النقدية والأوراق المالية وصافى النعم (قيما عدا المخزون) الى الخصوم المتداولة.

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا أكثر دقة للسيولة.

ج- معدل دوران البضاعة = وهو يمثل تكلفة المبيعات الى متوسط ثمن البضاعة.

ويكشف هذا المعدل عن مدى السرعة فى بيع البضاعة كما يكشف عما إذا كان المخزون يتصف بالعجز والزيادة بالنسبة للمبيعات وعلى المدير أن يوازن بين نفاذ المخزون لديه وبين النظر فى الإستثمار فيه ويعتبر هذا المعدل إشارة خطر لها دلالتها.

د- نسبة المدينين الى المبيعات الأجلة (أو نسبة النعم).

٢- نسبة و معايير الربحية :- فهى تعتمد بصورة أكبر على حسابات النتيجة

على عكس معايير السيولة التي تعتمد بدرجة أكبر على الميزانية العمومية
وفيما يلي أهم نسب الربحية:-

أ- نسبة إجمالي الربح الى المبيعات:

وتعتبر هذه النسبة ذات أهمية خاصة لأنها تشير الى الربح المكتسب قبل
تحمله بالمصروفات الإدارية المالية والعامه.

ب- نسبة صافى الربح الى المبيعات:

وتوجه هذه النسبة النظر الى تسعير المبيعات وهامش الربح شأنها فى
ذلك شأن النسبة السابقة.

ج- نسبة عائد استثمار المساهمين وصافى الربح قبل خصم الضرائب الى
حقوق المساهمين.

وتهم هذه النسبة المساهمون لأنها تشير الى مدى نجاح الإدارة.

د- نسبة عائد إجمالي الأموال المستثمرة = صافى الربح قبل احتساب
الفائدة الى مجموع حقوق المساهمين والقروض.

وتعتبر هذه النسبة معيارا أو مقياسا للاداء لأنها تشير الى الكفاءة
النسبية لإدارة المنشأة ككل أو بمعنى آخر تقيس هذه النسبة القدرة
الإيرادية لإجمالى رأس المال الدائم (طويل الأجل) للمنشأة.

٣- معايير السوق ومقاييسه: أن الإستقرار قصير الأجل لا يعتبر شرطا كافيا
أو دليلا على متانة المركز المالى إذ لابد كذلك من توافر الإستقرار على الأمد
الطويل ويتوقف ذلك على تحقيق علاقة مرضية بين الأموال المقترضة وبين
المصادر الداخلية لرأس المال.

ولتحقيق نوع من التوازن السليم بين رأس المال المقترض (المديونية) وبين
رأس المال الذى تمت المساهمة به لابد من أخذ العناصر التالية فى
الإعتبار:-

أ- التكلفة النسبية لكل منهما.

ب- المخاطر النسبية لكل نوع من أنواع التمويل.

ج- مدى إنتشار أو توزيع الخصوم الخارجية (لتجنب تحمل كافة الفوائد الى جانب سداد هذه الخصوم فى نفس التاريخ).

د- هيكل الأصول فى المنشأة والعلاقة بين الأموال قصيرة الأجل والأموال طويلة الأجل.

وتوجز فيما يلى أهم معايير السوق:

أ- توزيعات الأرباح Dividend Payment ومدى تأثيره المباشر على قيمة المنشأة نظراً لأن التوزيعات المدفوعة هى عبارة عن نسبة صافى الدخل الموزع (التي تعطى مؤشراً عن الجزء المحتجز من هذا الدخل والذي يؤثر بطريق غير مباشر فى تمويل التوسع والنمو .

ب- القيمة الدفترية للسهم: وهذا المعيار مشكوك فى فائدته لأنه ليس هناك علاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم الا فى حالة واحدة وهى حالة الشركات التى غالت فى الإستثمار فى الأصول السائلة وتفكر فى التصفية فى هذه الحالة تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة السوقية وذلك مما يؤكد افتقار الى فرص الإستثمار داخل المنشأة ويفسر إرتفاع معدلات توزيع الأرباح.

ج- نسبة عائدات الأسهم الممتازة = صافى الربح بعد خصم الضرائب مقسوما على توزيعات أرباح الأسهم الممتازة أو صافى الربح بعد خصم الضريبة مقسوما على عدد الأسهم الممتازة.

د- نسبة عائدات الأسهم العادية = (صافى الدخل بعد الضرائب مطروحا منه توزيعات أرباح الأسهم الممتازة) مقسوما على عدد الأسهم العادية وتعكس هذه النسبة قدرة الأداء على تحقيق الأرباح للمساهمين الملاك.

ه- نسبة متوسط القيمة السوقية للسهم الى عائدات السهم وتشير هذه النسبة الى الثمن الذى يعتبر جمهور المستثمرين مستعدا لدفعه فى مقابل العائدات المحتملة مستقبلا.

و- معدل الاستثمار Capitalization R. ويمثل العائد الذى يطالب به السوق

المنشأة، هذا المعدل هو مقلوب النسبة السابقة.

ز- عائد سعر السوق Dividend Yield وهو يمثل نسبة التوزيعات للسهم الى متوسط سعر السوق للسهم. وتعتبر هذه النسبة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين يبحثون عن عائد جارى أكثر من اهتمامهم بالبحث عن توسع المنشأة ونموها مستقبلا، إذ أن الشركات النامية عادة ما تتبع سياسة محافظة فى توزيعها لأنها تستخدم دخلها فى التوسع.

٤- وهناك بعض المعدلات ذات الدلالة الخاصة وهى:-

أ- المعدل الجارى ويحتسب بقسمة إجمالى الأصول الجارية على إجمالى الخصوم الجارية. ويمثل هذا المعدل قدرة الشركة وإمكانيتها على التكفل بالتزاماتها ومواجهتها، فالمعدل البسيط هو بمثابة إشارة الى أن المنشأة غير قادرة على دفع ديونها. أما المعدل المرتفع فيشير الى سوء الإدارة Poor management إذا كشف عن التغالى فى النقدية لدى المنشأة أو إستثمارات مبالغ فيها فى الذمم أو فى المخزون.

ب- معدل دوران الحسابات المدينة (أو الذمم) ويمكن التوصل اليه بقسم المبيعات السنوية الأجلة على متوسط الحسابات المدينة ويوضح هذا المعدل مدى ما تتمتع به الحسابات المدينة من سيولة بمعنى أنه إذا بلغ هذا المعدل ٩ مرات فمعنى ذلك أنه يتم تحصيل الذمم كل شهر ونصف مرة وإذا بلغ ٤,٥ فإن ذلك يعنى أن الذمم تحصل فى الشهر الثالث التالى لتاريخ البيع.

ويساعد إستخدام متوسط حسابات الذمم الى التغلب على مشكلة موسمية المبيعات كما يشير معدل الدوران المنخفض الى صعوبة التحصيل من العملاء بينما يشير المعدل المرتفع الى التزمتم غير الضرورى فى سياسة البيع بالإئتمان بما لا يشجع العملاء ممن لا يعجلون بالسداد من التعامل مع المنشأة، كما أن المعدل المرتفع قد يعكس أيضا تساهلا كبيرا فى الخصم النقدي لتسارعة العملاء على السداد المبكر للإستفادة بهذا

الخصم.

ج- نسبة معدل دوران الحسابات الدائنة ويحتسب هذا المعدل بقسم قيمة المشتريات السنوية الاجلة على متوسط الحسابات الدائنة لموردين. ويستفاد من هذه النسبة لتحديد مدى الإعتماد على الإئتمان التجارى الممنوح للمنشأة إذ أنه بمقارنة متوسط رصيد الحسابات الدائنة اليومية بشروط الإئتمان التجارى المتاح فإن المنشأة سوف تتمكن من تحديد موقفها بالنسبة لمدى إفاقتها من هذه الشروط وبالتالي حساب تكلفة مثل ذلك التمويل فى حالة عدم الإفادة من الإئتمان التجارى.

د- نسبة الدين الى حقوق المساهمين المادية فهى تمثل نسبة إجمالى الديون (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) الى صافى حقوق المساهمين المادية حيث يجب أن يستبعد من صافى قيمة حقوق المساهمين المادية قيمة الأصول غير المادية مثل شهرة المحل والعلاقات التجارية وخلافه.

وتمثل هذه النسبة معيار الأمان وتقارن بين نسبة إستثمار الدائنين فى المنشأة وبين إستثمار أصحاب المنشأة فيها، فإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يعنى أن إستثمار الدائنين فى أصول المنشأة أكبر من إستثمار أصحابها فيها ويعنى ذلك أن فرص أى إقتراض إضافى تعتبر محدودة، وحتى إذا أتاحت الأموال للإقتراض فإن إرتفاع سعر الفائدة سيجعل ذلك الإقتراض أمرا غير مرغوب فيه أما إذا كانت النسبة منخفضة فمعنى ذلك عدم الإفادة من عنصر الإئتمان وأن هناك مصادر متاحة للأموال لم يستفاد منها.

هـ- مدى تغطية العائدات المحققة للفائدة المستحقة:

يهتم كل مستثمر بذلك الجزء من العائدات الذى يعتبر مستحقا فيه ولذلك فإن المقرض يريد أن يتعرف على ما إذا كانت الفائدة المستحقة له تغطيها العائدات المحققة والمتاحة.

و- معدل دوران مجموع الأصول ويساوى نسبة إجمالي المبيعات الى إجمالي الأصول الثابتة تعتبر هذه النسبة عصب الرقابة المالية للمنشأة إذ تظهر كفاءة الأصول الثابتة فى تقييم حجم النشاط..

وهناك كثير من النسب المالية ولكن تعرضنا لأهم مدلولات بعض هذه النسب الهامة ومدى إستخداماتها ك معايير مالية لخدمة أغراض الرقابة المالية بالمنشأة.

ونشير هنا الى حدود السماح والمعايير بإستخدام النسب إذ لا بد من تحديد معايير لتحليل النسب المالية مع وضع حدود للسماح تعد مقبولة إذا يجب مقارنة النسب بالمعايير حتى تصبح هذه النسب ذات دلالة ومن بين هذه المعايير ما يلى:-

- مستويات الإنجاز كما وردت فى الموازنة.

- الأرقام الخاصة بالمدد السابقة للمنشأة.

- المعايير المطبقة فى المنشآت المثلثة وبخاصة فى نفس الصناعة.

وهناك بعض المعايير المتعارف عليها عموما للنسب التالية:-

- نسبة التداول لا أقل من اثنين

- نسبة السيولة لا أقل من واحد

- نسبة دوران البضاعة لا أقل من ثلاثة

- متوسط فترة التحصيل لا أقل عادة من ٤٢ يوما

وتتغير أيضا هذه النسب من صناعة الى صناعة أخرى كذلك قد ينفرد

الوقت فى كل منشأة بخصائص معينة تميزه عن غيرها .

ان التحليل المالى الجيد لايعنى مجرد تفسير وتفهم كل نسبة مالية على حدة وانما يعنى التفهم والتفسير الجيد للعلاقات المتبادلة والمتداخلة بين النسب امة وخبرة القائمين بمهمة التحليل المالى ومدى قدرتهم على تفسير وتاويل وأستنباط العلاقات للقوائم المالية بجانب قدرتهم على تفهم طبيعة وخصائص النشاط الذى أعدت عنه القوائم المالية.